AMNESTY INTERNATIONAL
PRESS RELEASE

AI Index: PRE 01/115/2010
31 March 2010

منظمة العفو تحض السلطات اللبنانية على التدخل لوقف إعدام السعودية رجلاً لبنانياً

حضت منظمة العفو الدولية سعد الحريري، رئيس وزراء لبنان، اليوم على التدخل من أجل المساعدة على وقف الإعدام المحتمل الوشيك لمواطن لبناني في المملكة العربية السعودية إثر تلقي المنظمة تقارير بأنه قد تقرر تنفيد حكم بالإعدام غداً.

وتساور منظمة العفو الدولية بواعث قلق من أن مقدم البرامج التلفزيونية السابق علي حسين سباط، الذين أدين بتهمة "الشعوذة" في المملكة العربية السعودية، يمكن أن يكون المواطن اللبناني الذي يواجه الإعدام غداً.
ففي 10 مارس/آذار 2010، أكدت محكمة سعودية حكم الإعدام الصادر ضد علي حسين سباط عقب إدانته في نوفمبر/تشرين الثاني 2009 بتهم تتعلق "بالشعوذة"، وذلك لتقديمه النصائح والتنبؤات بشأن المستقبل في برنامج تعرضه إحدى الفضائيات اللبنانية.

وتعليقاً على محنة مقدِّم البرامج اللبناني، قال مالكولم سمارت، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو، إن "علي حسين سباط قد أدين، على ما يبدو، لسبب وحيد هو ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير".

ويضيف مالكولم سمارت إلى ذلك قوله: "إننا نحث السلطات اللبنانية على أن تفعل كل ما في وسعها لمنع هذا الإعدام. وندعو الملك عبد الله، عاهل المملكة العربية السعودية، إلى عدم السماح لحكم الإعدام هذا أو لغيره من أحكام الإعدام بأن تنفذ. فقد حان الوقت كي تنضم حكومة المملكة العربية السعودية إلى ما يسود من اتجاه دولي نحو فرض حظر على تنفيذ أحكام الإعدام على نطاق العالم بأسره".

وكان المطوعون (الشرطة الدينية) في السعودية قد قبضوا على علي حسين سباط في مايو/أيار 2008 أثناء زيارة كان يقوم بها للمملكة العربية السعودية لأداء مناسك العمرة.

ويعتقد محاميه أنه قد قبض عليه بسبب تعرُّف أفراد من المطوعين عليه من برنامجه التلفزيوني، الذي كانت تبثه محطة "شهرزاد" التلفزيونية اللبنانية.
وطلب مستجوبو علي حسين سباط منه عقب القبض عليه تدوين طبيعة عمله، مؤكدين له أنه سوف يسمح له بالعودة إلى بلده بعد بضعة أسابيع إذا ما فعل ذلك. وقُدِّمت هذه الأقوال إلى المحكمة على أنها "اعتراف" بالجرم واستخدمت في إدانته.

وأصدرت حكم الإعدام عليه محكمة في المدينة في 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2009 إثر جلسات سرية لم يمثِّله فيها محام أو يحصل فيها على مساعدة قانونية.
وفي يناير/كانون الثاني 2010، قبلت محكمة الاستئناف في مكة طلب استئناف ضد الحكم الصادر بحق علي حسين سباط استناداً إلى عدم استكمال الإجراءات المتعلقة بالإدانة.
وقالت محكمة الاستئناف إنه قد تم التحقق من جميع المزاعم التي وجهت إلى علي حسين سباط، وإنه إذا ما تبين أنه قد ارتكب الجرم حقاً، فيتعين أن تطلب منه التوبة.

إلا أن محكمة في المدينة أكدت حكم الإعدام في 10 مارس/آذار. حيث قال القضاة إنه يستحق أن يحكم عليه بالإعدام بسبب ممارسته "الشعوذة" علانية لعدة سنوات أمام ملايين المشاهدين، ولأن أفعاله "قد جعلت منه كافراً".

وقالت المحكمة أيضاً إنه ليست ثمة من طريقة للتحقق من أن توبته، إذا ما أعلن التوبة، سوف تكون صدوقاً، وإن فرض عقوبة الإعدام عليه سوف يشكل رادعاً للآخرين كي لا يمارسوا "الشعوذة" في وقت تتزايد فيه أعداد "السحرة الأجانب" الذين يدخلون المملكة العربية السعودية.

وليس ثمة تعريف محدد "للشعوذة" في السعودية، وقد استخدمت لمعاقبة أشخاص لممارستهم المشروعة لحقوقهم الإنسانية، بما في ذلك الحق في حرية الفكر والرأي والدين والمعتقد والتعبير.
وقبضت سلطات المملكة العربية السعودية على عشرات الأشخاص بتهمة "الشعوذة" في 2009، وما زالت تواصل اعتقال الأشخاص بهذه التهمة في العام الحالي.

وآخر عمليات الإعدام المعروفة لشخص أدين "بالشعوذة" كان ضحيتها المواطن المصري مصطفى إبراهيم في 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2007. وكان قد قبض عليه في مايو/أيار في بلدة عرعر، حيث كان يعمل صيدلانياً، ووجهت إليه تهمة "الكفر" لحطه من شأن نسخة من القرآن.

وأعدم في السعودية ما لا يقل عن 158 شخصاً في 2007، وما لا يقل عن 102 شخص في 2008. وفي 2009، عُرف عن إعدام 69 شخصاً، بمن فيهم 19 من المواطنين الأجانب. ومنذ مطلع 2010، أعدم ما لا يقل عن ثمانية أشخاص.

وقد دعت منظمة العفو الدولية السلطات السعودية إلى الإفراج عن علي حسين سباط فوراً وبلا قيد أو شرط إذا ما كانت إدانته قد تمت حصرياً بسبب ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير.